

أكد عدم تأييده لدعوة إلى حل المجلس أو بقاءه لأن هذا خيار الشعب الكويتي السعدون: استمرار اعتصامات الموظفين بداية انهيار الدولة



أحمد السعدون

أكد النائب أحمد السعدون ان استمرار الاضرابات المستحقة في بعض الجهات الحكومية هو بداية انهيار الدولة في ظل عجز الحكومة عن ادارة البلد، داعياً من يعنيه الأمر في السلطة الى انقاذ البلد من هذا الانهيار. وحلل السعدون مسؤولية الاضرابات التي يقوم بها العاملون في بعض الجهات الحكومية للمسؤولين في الحكومة، مشيراً الى انه قدم في 2010/3/10 اقتراحاً بتعديل قانون الخدمة المدنية، وما يساوي بين رواتب الموظفين الكويتيين، ووافقت عليه اللجنة التشريعية التي أحالتها الى اللجنة المالية وتمت مناقشة الحكومة بهذا الاقتراح بتاريخ 2011/5/16، وطلبنا من الحكومة التقدم بدراسة شاملة للكوادر والرواتب، وطلبت الحكومة مهلة ثلاثة اشهر تنتهي في 2011/8/16 وإلى اليوم لم يصلنا شيء.

الاعتصامات المستحقة ناجمة عن عجز الحكومة عن إدارة البلد

ندعو كل الكويتيين لحضور تجمهر الأربعاء وإذا كان إحقاق الحق تأزيماً فسنستمر بذلك

ورأى ان ما يحصل اليوم يستوجب توجيه رسالة واضحة وهي إذا استمرت الحكومة بهذا الوضع في ادارة البلد فإن الكويت بدأت خطوات الانهيار، مؤكداً ان اضرابات الموظفين الحالية مستحقة. وأشار الى تلويح الوزير علي الراشد بالاستعانة برجال الشرطة والجيش في اي اضراب، وقال السعدون «ان العسكريين ليسوا احسن حالا من الموظفين المضربين».

وأوضح ان عدد الموظفين المتوقع في مؤسسة البترول على سبيل المثال في موازنة 2012/2011 يبلغ 11007 موظفين، إجمالي رواتبهم 922 مليوناً و900 ألف دينار، اي بمعدل 4804 دنانير لكل موظف، بينما يبلغ معدل مرتب العسكريين في موازنة 2012/2011 والبالغ عددهم 50176 كويتي وغير كويتي في وزارة الداخلية والحرس الوطني 1100 دينار. وأضاف: ان الأتكي من ذلك ان معدل راتب غير الكويتي في مؤسسة البترول للسنة المالية 2012/2011 بلغ 3889 ديناراً، خلافاً للخدمات الأخرى، فيما يبلغ عدد حالات العلاج في الخارج لغير الكويتيين 18 حالة، ويتردد ان من بينها حالات عمق.

وأوضح ان معدل الرواتب في الجهات الحكومية بين الكويتيين هو 1375 ديناراً، وهل بعد ذلك لا تريدون للناس ان تضرب عن العمل للمطالبة بحقوقها؟ وأشار الى ان ثاني اعلى معدل رواتب مسجل في ديوان المحاسبة ويبلغ 3700 دينار، يليه الهيئة العامة للاستثمار بمعدل راتب يبلغ 3600، ثم الكويتية، فمجلس الأمة، متسائلاً: هل نحن في بلد واحد ام 20 بلداً؟

وقال: لو كانت لدينا حكومة تقرأ كل ما تقدمه الى مجلس الأمة لتوقفت مطولاً قبل احالتها، لكني اتحداهم ان كان

يعرفها من الحكومة أحد. واعتبر ان الوضع اسوأ كذلك بالنسبة للمتقاعدين، فهل يمكن ان يعيش المتقاعد براتب 300 او 400 دينار فقط في حين تصاعدت مكافآت الوزراء من 30 الفاً منذ الانقلاب الثاني على الدستور في العام 1986 الى 100 الف وربما 120 الفاً حسبما يتردد من دون ان يكون لها سند من الدستور؟

وشدد السعدون على اعتبار تعديل نظام الخدمة المدنية من ضمن الاولويات، فلا يمكن استمرار التفاوت بين موظفين يحملون الشهادة نفسها وفي الوظيفة ذاتها، وقال: اذا كان إحقاق الحق تأزيماً فسنستمر في إحقاق الحق، لأن الوضع الحالي ماساوي، والناس تشعر بالاسى والظلم، ولهؤلاء المظلومين، فإن موعدنا هو ايصال رسالة غدا في اطار الدستور، ولن نسمح لأي طرف واي محاولة بالاساءة الى اي طرف، وندعو كل الكويت للحضور في هذا الاعتصام.

واذ دعا الى رحيل الحكومة التي تنتهك الدستور وتعقد اجتماعات ضيقة دون توافر النصاب، فإنه أكد عدم تأييده الدعوة الى حل مجلس الأمة او بقاءه، لأن المجلس خيار الشعب الكويتي، موضحاً ان موعدنا هو يوم الأربعاء المقبل لتوجيه رسالة بانقاذ البلد من الانهيار بسبب عجز الحكومة عن القيام بدورها.

الفضيحة المليونية نقطة في بحر فساد الحكومة الراعية للرشاوى أبورية: تطبيق الشريعة تأخر كثيراً والقوانين الوضعية فشلت



د.ضيف الله ابورية

صرح النائب د.ضيف الله أبورية بان الوقت قد تأخر كثيراً في تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله من شرع الله على عباده في أرضه وأصبح الآن ضرورية قصوى لا تحتمل التأجيل بسبب فشل القوانين الوضعية في محاربة المفسدين والقضاء على الفساد الذي غرقت البلاد في غياهبه والذي لن يتوقف وسبقني مستمراً في ظل استمرار النهج التشريعي والقانوني المخالف لشرع الله عز وجل.

وقال أبورية ان الشعب الكويتي اتفق مع القيادة السياسية في مؤتمر جدة إبان محنة الاحتلال العراقي الغاشم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وبناء عليه شكلت الحكومة الكويتية في عام 1991 وبعد تحرير البلاد، لجنة للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، وقد باشرت هذه اللجنة أعمالها وقدمت تقاريرها وتوصياتها ولم تتخذ الحكومة اي اجراء بخصوص تنفيذ هذه التوصيات، رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على عمل هذه اللجنة.

وأضاف أبورية ان الفضيحة المليونية ما هي الا نقطة في بحر الفساد الذي استشرى بإدارة البلاد من خلال حكومة الفساد الراعية لهذه الرشاوى المليونية والمناقصات والتعاقدات المباشرة بمئات الملايين والتي تحوم حولها شبهة التنفيص والتعدي على المال العام الذي أصبح مطية لإنقاذ الكراسي الحكومية، ولكن ما مَيَّز هذه الفضيحة هي انها أضرت بسعة البرلمان مما أفقد الشعب الثقة بالكثير من نوابه حيث دارت الشبهات حولهم والذين يفترض انهم حماة للمال العام وقد أقسموا على ذلك.

وقال أبورية اننا على ثقة بان الإحالات ان تمت لمستحبه بهم لن تكون الا حبراً على ورق وستجد الحكومة لهم المخرج من خلال هذه الإحالات التي ستتم بافضل أحوالها كفضيل أموال وليست رشاوى دون ارفاق اي أدلة او أسانيد مما يجعل نتيجة هذه القضايا المحفوظ لعدم كفاية الأدلة وهذه لعبة حكومية معروفة منذ القدم وليست جديدة.

وأضاف أبورية ان الحل المجدي الذي لن تصلح البلاد من دونهُ هو تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تعديل المادة الثانية من الدستور او حتى أسلمة القوانين، وما كانت الدعوة الى تطبيق الشريعة الإسلامية إبان فترة الغزو الا لقناعة الكثيرين بان الإصلاح لن يتم الا سن خلال تطبيق الشريعة الإسلامية ومن مبدأ (ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

وقال أبورية: الآن ومن خلال الفساد الذي استشرى وضرب اطنابه في الدولة وعلى رأسها مجلس الوزراء والذي يعتبر هو الراعي الرسمي للفساد والمفسدين، لاشك انه ان الأوان

إعلان وفاة القوانين الوضعية والتوجه الى القوانين الشرعية التي تعمل على منع الجريمة قبل وقوعها فلو علم هؤلاء المرتشون والسرقات ان ايديهم ستقطع لما تجرؤوا على السرقة ولو علم الراشي والمرتشي ان حكم الشرع سيطبق عليهم وانهم سيحاكمون بتهمة نشر الفساد في الأرض وان حكمهم تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف لما تجرؤوا على أخذ الرشى ولو علم الراشي ان هذه العقوبة ستسلق به لما فكر في عرض الرشوة.

واختتم أبورية تصريحاته قائلاً: لن نقبل باستمرار مجلس الأمة وهو يحتوي على عناصر تدور حولها شبهات انتهاك حرمة المال العام وأخذ الرشاوى وأيضا لن نقبل باستمرار مجلس الوزراء لأنه هو الراعي الأول للفساد والمفسدين، وسأعرض موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية على زملائي النواب للوصول لاتفاق معهم من خلال طلب تعديل المادة الثانية من الدستور او أسلمة القوانين على أقل تقدير لإنقاذ البلاد من الفساد الذي غرقت فيه.

عسكر لوقف الترميم خلال الدوام الرسمي في ابتدائية «نفيسة»



عسكر العنزي

طالب النائب عسكر العنزي وزير التربية وزير التعليم العالي احمد المليفي بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء اعمال الترميم والنظافة في مدرسة نفيسة بنت أمية الابتدائية للبنات في منطقة الفردوس والتي أصبحت مقراً للعمال الذين ينجرون أعمالهم خلال أوقات الدوام الرسمي.

وقال العنزي في تصريح صحافي إن الكثير من الأخوات الملمات في ابتدائية نفيسة بنت أمية الابتدائية في منطقة الفردوس لا يستطيعن أداء عملهن بالشكل التربوي السليم بسبب وجود بعض العمال الآسيويين وغيرهم ممن يؤدون أعمال الصيانة والتنظيف خلال الدوام الرسمي، مشيراً الى اننا نعلم ان الاخ الفاضل وزير التربية احمد المليفي لا يقبل بوجود هؤلاء العمال وسط اخواته وبناته الملمات والإداريات خلال اوقات عملهن وتتمنى منه اتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة انجاز اعمال تلك المدرسة وغيرها من المدارس التي تخضع حالياً لأعمال

الصيانة والتنظيف. وأكد العنزي أن ابتدائية نفيسة بنت أمية تشهد أعمال الصيانة منذ العام الماضي، ولا يعقل ان تستمر هذه الأعمال حتى وإن لم تنته بعد خلال اوقات الدوام الرسمي خصوصاً ان هؤلاء العمال يتجولون بين الملمات والإداريات والطالبات أثناء وقت الدراسة، ونطالب الاخ الوزير بالإيعاز إلى المسؤولين بوقف عمل العمال خلال الدوام الرسمي، وليبدأ عملهم في الفترة المسائية بعد خروج الملمات والطالبات من

Kuwait Foundation For The Advancement of Sciences



مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

جائزة الإنتاج العلمي لعام ٢٠١١ م

إيماناً من حضرة سمو أمير البلاد حفظه الله بأهمية رعاية العلماء والباحثين وتشجيع الكفاءات العلمية المتميزة، في مختلف فروع المعرفة، وتشجيعاً لحملة الدكتوراه، من أبناء البلاد على التفرغ للبحث والدراسة والتأليف والترجمة في مختلف فروع الإنتاج العلمي ودعمًا لروح التنافس البناء بين المختصين، تعلن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عن تخصيص جائزة باسم جائزة الإنتاج العلمي تمنح سنوياً في كل من المجالات الآتية:

- ١- العلوم الطبيعية والرياضية.
- ٢- العلوم الهندسية.
- ٣- العلوم الحياتية.
- ٤- العلوم الطبية.
- ٥- العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- ٦- العلوم الإدارية والاقتصادية.

قيمة الجائزة:

تتألف كل جائزة من مبلغ (١٠٠٠٠٠ د.ك.) عشرة الاف دينار كويتي مع ميدالية ذهبية وشهادة تقديرية تبين مميزات الإنتاج العلمي.

شروط الترشيح للجائزة:

يشترط فيمن يرشح لنيل (جائزة الإنتاج العلمي) ما يأتي:

- ١- أن يكون كويتي الجنسية.
- ٢- أن يكون حاملاً لدرجة الدكتوراه.
- ٣- له أبحاث منشورة أو دراسات أو تقارير علمية أو كتب منشورة بعد حصوله على درجة الدكتوراه، وألا يقل الإنتاج المقدم عن ثمانية أعمال.
- ٤- يعامل الإنتاج المقبول للنشر معاملة الإنتاج المنشور لغرض الترشيح للجائزة.
- ٥- أن يتم ترشيحه بنفسه أو من قبل الهيئة العلمية أو الوزارة التي يعمل فيها وذلك في أحد المجالات المذكورة سابقاً.
- ٦- ألا يكون الإنتاج المقدم قد نال عليه جائزة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أو أي مؤسسة كويتية أخرى، وألا يكون قد فاز بالجائزة من قبل كما يمكن للغائز بهذه الجائزة التقدم بالإنتاج الفائز لجائزة الكويت.
- ٧- أن يقدم ثلاث نسخ من كل إنتاج منشور مع ثلاث نسخ من سجله العلمي.
- ٨- لا يعاد الإنتاج المقدم إلى صاحبه سواء فاز أو لم يفز.
- ٩- قرارات مجلس إدارة المؤسسة نهائية ولا يجوز الاعتراض عليها.
- ١٠- تقبل الترشيحات حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١١ م وترسل على العنوان الآتي:

السيد مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

ص.ب: ٢٥٢٦٣ - الصفاة ١٣١١٣ - الكويت

هاتف: ٢٢٤٢٩٧٨٠ / فاكس: ٢٢٤٠٣٨٩١ / البريد الإلكتروني: prize@kfas.org.kw



هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY

رعاية.. ثقة.. تطور

الزكاة

بيت

مركز الإصلاص 175
www.zakathouse.org.kw

زكاة 2.5%
مستشارون فريسيون

جمعية العداان والقصور التعاونية

مهرجان الخضار الأسبوعي

لتحطيم الأسعار

في السوق المركزي، ٢٠١٠ فقط، يومي الثلاثاء والأربعاء

مع نصيب المدير المعين